هل أتمّ محمد رمضان المطلوب منه؟

عبد الحكيم حيدر

في السوق، كل شيء يباع، من السكّين إلى تراب الفرن. وفي الفن أيضاً، يُباع السياسي الذي ليس له في السياسة. وكل شيء يباع بواسطة الإعلان عن العطور، والمنشطات، وفيلات شرم الشيخ، وأدوار الممثلات والممثلين في رمضان، حتى مهرجانات ساويرس والفساتين التي ببطانة أو التي من غير بطانة، وخصوصاً بعدما صار الفن سلعةً في يد السلطة، وأوشكت صناعة السينما على الانقراض في مصر. بات الفنان بمثابة المسرح الخلفي للحاكم أو السياسي أو الملاعيب السياسية لو أردنا الدقة، ضماناً لمصدر الرزق الوحيد، وخصوصاً إذا كانت الإقامة المجّانية في أغلب الفنادق، خمسة نجوم الفارغة بعد أزمة كورونا، تتم على مدار السنة، وعلى كل فنان أن يبحث له عن ورك أو فخدة سياسية أو ملعوب سياسي يضمن له الظهور والكسب. ومحمد رمضان ليس هو الوحيد في ذلك المضمار، ولكنه النموذج المعتمد بختم الشعار، سواء في مصر أو الرياض أو الإمارات.

كان لظهور محمد رمضان أخيراً مع أشخاص إسرائيليين في الإمارات (طبعاً)، آخر رهان شعبي تراهن عليه المجموعة الرياعية في تسويق منتجها السياسي، أو ملعوبها السياسي، بعد عجزها أمام المؤسسات الدينية في بلدانها إلى حد ما، فما زال الشخص العربي سليم الطوية والفطرة، حتى وإن لم يكن متديناً أو يرتاد المساجد أو ليس له أي توجّه سياسي. يكاد يعرف أن شعوب المنطقة لم تدخل أي حرب، إلا مع الكيان الإسرائيلي، وأن هذا الكيان ما زال يحتل فلسطين مقطعةً من أراضي الأردن والجولان، وأن جرح العربي خلال قرن أو يزيد هو جرح إسرائيلي بامتياز. ودعنا حتى من ممارسة العدوان اليومي للجيش الإسرائيلي على الفلسطيني كل يوم وكل ساعة، حتى أن محمد رمضان نفسه يقول بميوعةٍ يحسد عليها «مش معقول قبل ما أصوّر مع حد أعرف جنسيته». وزاد ساويرس سخافةً في الدفاع عن محمد رمضان، قائلاً كعادته «مش معقول الواحد كل ما يسهر مع حد يقوله طلع بطاقتك»، على أساس أن محمد رمضان تقابل مع كل أولئك الأشخاص مصادفةً، سواء أثم اللقاء في الكنيسة المعلقة أو بجوار شجرة مريم أو خلف مسجد الحسين أو في مولد الشيخ أبو عجوة. وتدخل أيضاً علاء مبارك لإنقاذ محمد رمضان بدعوته إلى إعلان الاعتذار للشعب. كل هذا التجييش المفتعل هدفه الأساسي إحداث ذلك الشرخ في صفوف الناس بواسطة «صور فنان مع ناس يا عم»، صناعة ارتباكةٍ تتماشى مع كورونا والسقوط السياسي والاقتصادي، وهي لحظات محسوبة ومدروسة بعناية، للضغط على آخر عرق في «رقبة الكرامة العربية»، كي يتم قطعه، وتنتهي القضية إلى غير رجعة، بعدما لم تنفع ملايين كوشتر ووعوده، ولا حتى شخاليل إيفانكا، وفساتينها في قطع هذا العرق النابض بالأمل، فما كان من الناس التي ما زالت تتنفس بعيداً عن كل قنوات السعودية والإمارات ومصر، إلا أن لفظت هذه الرحلة، حتى وإن ظهرت النقابة متميعة كالعادة، «لأن روجينا وزوجها بالطبع ينتظران دورين في رمضان، يضمنان لهما والمليال الملايين».

وللإجابة عن السؤال عنوان المقال، هل أتم محمد رمضان المطلوب منه؟ نعم أتمّه كجندي مصري مكلف بأداء مهمة في الإمارات. وأتمها من قبل وهو في حفلات الرياض مع المرحوم شعبان عبد الرحيم والمطربة اللبنانية ماجدة الرومي التي لم تصدّق نفسها أنها في الرياض، من شدّة خوفها السابق. ولكنها كادت تبكي من الفرح بعدما تحوّل الخوف إلى سعادة، مثل سعادتها وهي ترتمي ما بين ذراعي ماكرون باكية، أو ما فعلته فيروز على أعتاب الخامسة والثمانين بعدما كفّت عن الغناء، لقاء، على فنجان قهوة في بيتها مع ماكرون، فهل تحول الفن إلى بوق جديد، بوقٍ في خدمة المصالح الضيقة لمجموعة من القادة في العالم، سقط أحدهم، وهو ترامب، سقوطا هادئا من شهر في الانتخابات، وما زال «يقاوح». وها هي الرموز العربية التي تتعايش في شبه حميميات بملاعيب سياسية تتساقط هي الأخرى.

هل تلك بداية جديدة تماماً لانكشاف الفنان وفساتينه وعطوره، كرمز يتم تخريبه، بعدما صار الفن سلعةً في يد مجموعة من التجّار أو أشبه، مجموعة تخاف السقوط وذهاب الكرسي عنها، ويضحون بسير شعبية لأناسٍ تم تصنيعهم في علب الأنظمة أو بيوت أولاد السبكي؟

اللهم ارحم أم كلثوم وسيف الله مختار، وأغثنا من قرود أولاد السبكي.

سورية... اللجنة الدستورية المعاقة

حسين عبد العزيز

بين إقرار اللجنة الدستورية في مؤتمر سوتشي في 30 يناير/ كانون الثاني 2018، وانعقاد الجولة الرابعة للجنة في 30 من الشهر الماضي (نوفمبر/ تشرين الثاني)، فاصل زمني يقارب الثلاث سنوات. وقد تمثلت حصيلة هذه المدة باتفاق الدفعة في الجولة الأولى على «مدوّنة سلوك» وتشكيلة اللجنة المصغرة التي تضم 45 عضواً لصوغ مسوّدات الإصلاحات الدستورية، واتفاقهما في الجولة الثانية على مناقشة «الأسس والمبادئ الوطنية» ومحدّداتها قبيل الدخول في مناقشة الدستور. أما الجولة الثالثة فلم تخرج بغير قرار وفد النظام تسمية نفسه «الوفد الوطني»، بعد أن كان يطلق على نفسه اسم «وفد مدعوم من الحكومة السورية»، في حين ستكون مهمة الجولة الرابعة الحالية مناقشة «الثوابت الوطنية» و«المبادئ الدستورية».

وقد اعتبر بعضهم أن هذه الخطوات التي تحققت تشكل إنجازاً مهماً، لأنها: وضعت المعارضة نداً تفاوضياً للنظام، مع ما يعنيه ذلك من اعتراف النظام بالمعارضة، وقبوله بأن حل الأزمة السورية سياسي. اتفاق الطرفين على «الأسس والمبادئ الوطنية» خطوة مهمة لجهة اتفاقهما على الإطار الدستوري أو على المبادئ ما فوق الدستورية. تسمية وفد النظام بأنه «الوفد الوطني» تعني أنه أصبح يمثل «الدولة السورية»، وفي هذا دلالة على قبول النظام باللجنة الدستورية واعترافه بها هيئة قانونية مناطا بها إيجاد حل سياسي.

بداية، لا يشكل جلوس وفد النظام مع وفد المعارضة دليلا على اعتراف النظام بالمعارضة، لأن اللجنة الدستورية فُرضت فرضا من المجتمع الدولي، ناهيك عن أن جلوس الطرفين بجعلهما متساويين في النقاش السياسي، وهذه بمثابة للنظام كامر واقع أمام المجتمع الدولي وأمام المعارضة، وعند هذه النقطة تصبح اللجنة الدستورية خطوة إلى الوراء، إذا ما نُظر إليها من منظار الحقوق. أما اتفاق الطرفين على «الأسس والمبادئ الوطنية» فهو إجرائي، لأن هذه المبادئ موجودة بالأساس في كل القرارات الدولية ذات الصلة بالشأن السوري، وفي جميع البيانات، بما فيها البيان الختامي لمؤتمر سوتشي، فالجميع متفق على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وطابعها غير الطائفي، وكفالة استمرارية المؤسسات الحكومية، وحماية حق جميع السوريين. ولا تشير تسمية وفد النظام نفسه «الوفد الوطني» إلى أنه أصبح يمثل «الدولة السورية»، بقدر ما تحمل اتهاما للطرف الآخر بأنه غير وطني. وقد جرى تغيير الاسم ضمن لعبة سياسية يقوم بها النظام، لإيحاء بأن الوفد يمثله، والأمر غير صحيح، فلو كان الأمر كذلك، لأطلق النظام على الوفد اسم «الوفد الحكومة السورية»، وهي الصيغة التي يعتمدها النظام في تعريف وفوده في مؤسسات الأمم المتحدة. وهذه المسألة في غاية الأهمية، لأنها توضح الية تفكير النظام من ناحيتين: أن النظام لا يريد أن يكون الوفد ممثلا رسميا له، كي لا يضطر مستقبلا إلى القبول بالنتائج التي قد تتمخض عن المفاوضات. وأنه يرفض الاعتراف باللجنة الدستورية هيئة قانونية، خوفا من أن تتحوّل، وفق معطيات معينة، إلى هيئة تأسيسية حاكمة، كما حدث في بعض الدول، وكما حدث في سورية نفسها عامي 1920 و1950.

صحيح أن أعضاء اللجنة غير منتخبين، لكنهم مختارون من المعارضة والنظام، أي أنهم حاصلون على الشرعية منهما. ومن منظور المجتمع الدولي، يشكل أعضاء اللجنة تمثيلا للمجموع السوري، بكل تنوعاته السياسية والجغرافية والطائفية. ليس الأمر مطروحا الآن، وفق إذا دخل المجتمع الدولي إلى قناعة راسخة بعدم إمكانية فرض حل سياسي، قد يلجأ إلى هذا الخيار، وتحويل اللجنة إلى هيئة تأسيسية، حتى لو كان الأمر بأغلبية الأعضاء لا بكاملهم.

(كاتب وإعلامي سوري)

كورونا يعطّل استئناف الثورات العربية

كمال عبد اللطيف

يقترب في الشهر الحالي (ديسمبر/ كانون الأول 2020) زمن الثورات العربية من إكمال عقده الأول. انطلق الحراك السياسي والاجتماعي في تونس، وملأ بعد ذلك الشوارع والميادين في أغلب البلدان العربية. أسقط أنظمة سياسية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والسودان، وترتبت عنه إصلاحاتٌ شملت دساتير بلدان عديدة، وأوصلت بعض تنظيمات الإسلام السياسي إلى مراكز القرار في كل من تونس ومصر والمغرب. كذلك أدّى إلى زعزعة أركان أنظمة أخرى، مثل النظام السوري الذي ارتمى، منذ بداية الثورة، في أحضان قوى إقليمية ودولية، منحته القدرة على الاستمرار صورياً على رأس السلطة، والحقت بالشعب السوري أضراراً عديدة، حيث وقع تخريب كثير من مؤسسات الإنتاج وبنياته، وتَهجير المواطنين في ظروف قاسية، بسبب تسلطية النظام المُتشدّد وعنفه، وبسبب حسابات القوى الدولية والإقليمية، وضعف تنظيمات المعارضة السياسية التي لم تستطع مواجهة القوى التي احتلّت البلد من جميع جهاته.

اختار بلدان عربية أخرى لم تُنْتج قواها المجتمعية والسياسية حراكاً سلمياً مماثلاً، بحكم قوة الأيدي المستبدة، القيام بثوراتٍ مضادّة، مخافة وصول رياح التغيير، فغَدَا الحراك الثوري بأشكال مختلفة أغلب البلدان العربية، وتحول الوطن العربي من الخليج إلى المحيط إلى أرض تُخفي وتُظهر كثيراً من الغليان السياسي.

قبل الكثير عن الثورات العربية، وعفت المجتمعات العربية أناشيد تغنّى فيها الشباب بالحرية والديمقراطية ووقف أخطبوط الإستبداد، وقد أصبح مرهقاً ومخيفاً. أهَلّت الثورات في زمن بدت فيها علامات شيخوخة، أنظمة سياسية عربية كثيرة ثابتة ومؤكدة، كما شاخت المعارضات التي حرمت الشباب التداول على «تدبير» المبادرات السياسية، القادرة على زحزحة أنماط التفاعل السياسي النمطي، المستوعب لأشكال من التواطؤ المحاصِر لإمكانية التغيير والإصلاح، إضافة إلى وجود أنظمة تغذّت في تركيب المشهد السياسي الذي يناسبها والمعارضة التي تقبلها. أصبحنا أمام انحرافٍ سياسيٍّ مكشوف عن القيم التي نشأت بعض الأنظمة العربية من أجلها. ففي نهاية القرن العشرين، بدأ الحديث عن انتقال السلطة في مصر إلى نجل حسني مبارك، ونجل معمر القذّافي في ليبيا، ويمكن أن يضاف حكام آخرون، وأنظمة أخرى، في اليمن وسورية والجزائر وفي دول الخليج، ولا نستثني أحداً. تحدّث الذين شككوا في الحراك الثوري العربي عن الأحوال التي آلت إليها المجتمعات التي انفجرت في ميادينها وساحاتها الانتفاضات الثورية، مُتحدّثة حالات الخوف ومختلف أشكال القمع التي اعترضت حراكها. ولم يجدوا أي حرجٍ في القيام بمفاضلاتٍ غريبة بين زمن بن علي وزبانيته وما جرى بعد هروبه (أو تهريبه) من تونس، حيث انطلقت عملية بناء أفق سياسي جديد، بتنظيم انتخابات بتوافق مختلف الفاعلين السياسيين على تدبير مسارات ما بعد الحراك. نسي الذين يُقيمُون المفاضلات التي تمنح زمن ما قبل الثورة امتيازات معينة مكاسب الفعل الثوري والأبواب الجديدة التي انفتحت اليوم في تونس مقارنة بما قبلها.

ندرج مآلات الراهن العربي في بلدان الثورات، بمختلف ما تحمله من تحولات، وشروط، في إطار الصعوبات التي ترافق الفاعلين الذين يساهمون اليوم في تدبير ما بعد الثورة، ونرى في الصعوبات التي تواجه تنيبة المشروع الديمقراطي في تونس الجديدة جملة من المعطيات المرتبطة بعسر بدايات ما بعد الثورة، في اندفاعاتها وأحلامها. كذلك إن الامتحانات التي خاضها الفاعل السياسي التونسي، خلال العشر سنوات وعشرات المرّات، باللسان وبالعضلات، وبالخطاب التشكيكية والتخوينية، وبالممارسات الحكومية المعهودة. ومع الوقت، مع استنزاف الطاقات الثورية، مع كل حدثٍ مهم، مع كل سجالٍ ضعيف أو موسمي أو عابر .. تحضر حجّة أولئك الشباب، ومعها واقعٌ بدأ يترسّخ ويهدّد مفهوم الثورة نفسها.

إذ دخل في الخيال اللبناني أن الثورة باتت منقسمة بين ثلاثة أجنحة، واحد ضد حزب الله، والثاني معه، والثالث القليل، أو ربما الكثير، يقف بينهما. وفي قلب الـ«بين بين» هذه تجادَبَ بين «لا يستطيع شيئاً ضد الحزب، أي اليأس، والذي يستطيع الكثير، أو يعتقد ذلك، ويصمّم على أن الحزب هو عرين السلطة المجرمة الفاسدة. وبزواله، تنبثق سلطة جديدة، باللون الذي يرغب. أو طرف ثالث يرى، بتصرّف وبحلل، وكأن الحزب خارج الأطر السلطوية المعروفة. (مثال غير حصري): انظر إلى الرجل الذي احتفلت الثورة بفوزه بنقابة محامي بيروت بصفته إنجازاً للثورة، نقيب محامي بيروت المحامي ملحم خلف، «مبادرة الإنقاذ» التي أعلن عنها قبل أيام تتجاهل تماما حزب الله. علماً أنها، أي المبادرة، ذات حرفين: أي راغبة بأن تبدو دقيقة ومفصّلة).

وأخطر الحجج الداخلة بصمت على هذا السجال: «موازين القوى الإقليمية» التي تسمح بإزاحة هذا السلطان الرابض على فريسةٍ اسمها لبنان. ويجنح هذا الإقرار الحزين إلى التفكير بأنها وحدها قوة خارجية، أو عامل خارجي، يمكنها القضاء على هذا الأسد. وبأننا لا نستطيع شيئاً بأيدينا. فلا يشرد هذا الإقرار كثيراً ليتنبه إلى أن إسرائيل هي تلك القوة القادرة على إلحاق الضربة المتمنّاة ضد حزب الله. وأحياناً، «ولو على حساب لبنان كله». بشيءٍ من الرجاء السحيق المخبأ في الصدور، بما يشبه التقيّة. ولا حاجة إلى التذكير بخطورة أحلام كهذه، لو تحققت وبلات .. أين منها ما سبقها. وإذا لم تتحقّق هذه الأحلام، فهذه مصيبةٌ أخرى، ربما أقل دموية. ولكنها ليست أقل قدرةً على تعميم الخراب. أو بالأحرى، بتساوي الاثنان بالضراوة.

> وضعية «الصبر الاستراتيجي» الطويل بانتظار أي فرج، تغذّي السجال الحاصل، بين الولاء للحزب أو السكوت عنه والعداء له

والحال، إن وضعية «الصبر الاستراتيجي» الطويل بانتظار أي فرج، تغذّي السجال الحاصل، بين الولاء للحزب أو السكوت عنه والعداء له .. وتجاذب بين الولاء والعداء، وبمقوّيات واحدة، هي التكرار والركود. والإثنان يفخّخان العقل، ويحوّلانه إلى بحيرة آسنة. ننظفها، أو نعتنق منها بطرح أسئلة بسيطة: - السلاح المتفلّت؛ بالمقارنة معه، يصبح حزب الله صاحب سلاح «منضبط ومضبوط». بعضه شبح من أشباح الحزب، أياديه الوسخة. بعضه الآخر تقليدٌ له، بصفته الأقوى. وبعضه الثالث معادٍ له. وبعضه الأخير «أهلي بخلي»؛ عشائري، احيائي، مناطقي، الفردي منه والجموعاتي، «يغطيه» الحزب أو رافدٌ من روافده، أو يخاصمه، والإثنان يفرضان شروطهما على الحزب، وبدرجاتٍ وبالوان، أو على الأقل يفاوضانه على «حقوقهما» أو امتيازاتهما أو نفاذهما من جنحة أو جريمة .. إلخ. والسلاحان أيضاً، الفردي والجماعي، يتسللان، أو تتسلل إليهما مجموعات منظمة تشتري خدماتهما على القطعة أو بالجملة. من هم هؤلاء «الطفيليون» المستفيدون من سلاح حزب الله؟ أو «المتوافقون، المتفاهمون» معه، أو المعادون له؟ لا نعرف بالضبط. ولا نعرف درجة تماهيهم مع الحزب. أو طبيعة ولائهم له، أو معاداته. وثمة حاجة لوضعهم.

- «الشركاء في الحكم». هل هم ضعفاء فعلاً كما يحلو لهم أن يقولوا؟ أم أنهم يستضعفون أنفسهم، بغية الابتزاز أو نيل مزيد من حصص الدولة المنهوبة؟ وهم في بيروت بصفته إنجازاً للثورة، نقيب محامي بيروت المحامي ملحم خلف، «مبادرة الإنقاذ» التي أعلن عنها قبل أيام تتجاهل تماما حزب الله. علماً أنها، أي المبادرة، ذات حرفين: أي راغبة بأن تبدو دقيقة ومفصّلة).

وأخطر الحجج الداخلة بصمت على هذا السجال: «موازين القوى الإقليمية» التي تسمح بإزاحة هذا السلطان الرابض على فريسةٍ اسمها لبنان. ويجنح هذا الإقرار الحزين إلى التفكير بأنها وحدها قوة خارجية، أو عامل خارجي، يمكنها القضاء على هذا الأسد. وبأننا لا نستطيع شيئاً بأيدينا. فلا يشرد هذا الإقرار كثيراً ليتنبه إلى أن إسرائيل هي تلك القوة

مناصرو حزب الله وحركة أمل خلال أحدى جولات الاعتداء على المتظاهرين (حسين بيضون)

(كاتبة لبنانية)

حزب الله سلطةٌ تحتاج إلى الوصف؟

دلال البزري

يصعب أن يغيب المشهد عن البال: أولى تظاهرات الثورة اللبنانية. في ساحة رياض الصلح في بيروت منذ أكثر من سنة بقليل. الشباب يتجهّزون استعداداً للانطلاق نحو ساحة الشهداء. «شباب» لا عجزة .. وفي عمرة تأهّبهم، ينقضّ عليهم فجأة شباب آخرون، بثياب سوداء، حاملين العصي، يردّدون «لبيك نُصر الله لبيك نصر الله». فيضربونهم، يشتمونهم، يدفعونهم بعنف، أرضاً أو باتجاه الرصيف. تتدخّل قوى الأمن للتفريق بين المتظاهرين والمعتدين عليهم: جزء في الأعلى، عند ناحية السرايا. وجزء آخر، أقرب إلى ساحة الشهداء. بضع دقائق من الجمود، وردود مستنكرة، خافتة وضئيلة. لا تشمل غالبية الشباب المعتدى عليهم. بعد ذلك، يتمّ «التوافق» القسري على إذاعة خطاب أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، من على شاحة محفلة بمكبرات الصوت، موضوعة تحت تمثال الشهداء في قلب ساحة التظاهر. ساعة واكثر. «يحرّسه» الشباب المعتدي نفسُه، وهم واقفون على درج مسجد الأمين، بتعبيرات الاستنفار والتحدّي الواضحة، حتى نهاية الخطاب، ثم ينفضّون، ويتركوننا لبقية الأمسية، نتابع صراخنا وأهازيجنا الثورية.

المشهد بالنسبة لي مستهجَن. ليس لأن شباب الحزب يطعموننا القشّلة، ويفرضون علينا خطاباتٍ شخصية، تنعتنا بـ«عملاء السفارات». ولكن بسبب ذاك السكوت عن الاعتداء، وترك الساحة مؤقتاً لأنصار الحزب المعادي للثورة، بلا كلمة احتجاج واحدة، ويصمتُ مهين. بشيء من «التسليم» المناسب لعمر متقدّم، أو عمر الفوران والطاقات الطبيعية المتفجرة. التفتُ إلى بعض من أولئك الشباب، أطرح عليهم السؤال: لماذا ردّة فعلكم شديدة الهدوء. هذه، المغالية بهدوئها؟ وكان الجواب المجمع عليه، مع فرق بالنبرات، فخلاصة إجاباتها: الحزب «قوي»، لا نستطيع الكثير إزاءه، وليس الآن موضوعنا، وإننا لا نريد «فتنة». ولا حربا أهلية. ولسنا مغامرين، ولا «طفولتين» .. إلى ما هنالك من جمل قصيرة، صارت لاحقاً لازمة يعتمدها جناحٌ تشكّل بشظارة شديدة، عبر اختراق الثورة بمن يسمّون أنفسهم «أعداء الأوليغارشية المصرفية»، من دون غيرهما من أطراف الحكم. وهذا الخرق من النوع الذي سمح بتشكّل «جناح» ممانع، محسوب على الثورة.

المهم أنه بعد هذا الحدث «التدشيني» الأول هذا، أعاد حزب الله وحليفته حركة أمل، الاعتداءات نفسها على الثورة.

> وضعية «الصبر الاستراتيجي» الطويل بانتظار أي فرج، تغذّي السجال الحاصل، بين الولاء للحزب أو السكوت عنه والعداء له

وعشرات المرّات. باللسان وبالعضلات، وبالخطاب التشكيكية والتخوينية، وبالممارسات الحكومية المعهودة. ومع الوقت، مع استنزاف الطاقات الثورية، مع كل حدثٍ مهم، مع كل سجالٍ ضعيف أو موسمي أو عابر .. تحضر حجّة أولئك الشباب، ومعها واقعٌ بدأ يترسّخ ويهدّد مفهوم الثورة نفسها.

إذ دخل في الخيال اللبناني أن الثورة باتت منقسمة بين ثلاثة أجنحة، واحد ضد حزب الله، والثاني معه، والثالث القليل، أو ربما الكثير، يقف بينهما. وفي قلب الـ«بين بين» هذه تجادَبَ بين «لا يستطيع شيئاً ضد الحزب، أي اليأس، والذي يستطيع الكثير، أو يعتقد ذلك، ويصمّم على أن الحزب هو عرين السلطة المجرمة الفاسدة. وبزواله، تنبثق سلطة جديدة، باللون الذي يرغب. أو طرف ثالث يرى، بتصرّف وبحلل، وكأن الحزب خارج الأطر السلطوية المعروفة. (مثال غير حصري): انظر إلى الرجل الذي احتفلت الثورة بفوزه بنقابة محامي بيروت بصفته إنجازاً للثورة، نقيب محامي بيروت المحامي ملحم خلف، «مبادرة الإنقاذ» التي أعلن عنها قبل أيام تتجاهل تماما حزب الله. علماً أنها، أي المبادرة، ذات حرفين: أي راغبة بأن تبدو دقيقة ومفصّلة).

وأخطر الحجج الداخلة بصمت على هذا السجال: «موازين القوى الإقليمية» التي تسمح بإزاحة هذا السلطان الرابض على فريسةٍ اسمها لبنان. ويجنح هذا الإقرار الحزين إلى التفكير بأنها وحدها قوة خارجية، أو عامل خارجي، يمكنها القضاء على هذا الأسد. وبأننا لا نستطيع شيئاً بأيدينا. فلا يشرد هذا الإقرار كثيراً ليتنبه إلى أن إسرائيل هي تلك القوة القادرة على إلحاق الضربة المتمنّاة ضد حزب الله. وأحياناً، «ولو على حساب لبنان كله». بشيءٍ من الرجاء السحيق المخبأ في الصدور، بما يشبه التقيّة. ولا حاجة إلى التذكير بخطورة أحلام كهذه، لو تحققت وبلات .. أين منها ما سبقها. وإذا لم تتحقّق هذه الأحلام، فهذه مصيبةٌ أخرى، ربما أقل دموية. ولكنها ليست أقل قدرةً على تعميم الخراب. أو بالأحرى، بتساوي الاثنان بالضراوة.

والحال، إن وضعية «الصبر الاستراتيجي» الطويل بانتظار أي فرج، تغذّي السجال الحاصل، بين الولاء للحزب أو السكوت عنه والعداء له .. وتجاذب بين الولاء والعداء، وبمقوّيات واحدة، هي التكرار والركود. والإثنان يفخّخان العقل، ويحوّلانه إلى بحيرة آسنة. ننظفها، أو نعتنق منها بطرح أسئلة بسيطة: - السلاح المتفلّت؛ بالمقارنة معه، يصبح حزب الله صاحب سلاح «منضبط ومضبوط». بعضه شبح من أشباح الحزب، أياديه الوسخة. بعضه الآخر تقليدٌ له، بصفته الأقوى. وبعضه الثالث معادٍ له. وبعضه الأخير «أهلي بخلي»؛ عشائري، احيائي، مناطقي، الفردي منه والجموعاتي، «يغطيه» الحزب أو رافدٌ من روافده، أو يخاصمه، والإثنان يفرضان شروطهما على الحزب، وبدرجاتٍ وبالوان، أو على الأقل يفاوضانه على «حقوقهما» أو امتيازاتهما أو نفاذهما من جنحة أو جريمة .. إلخ. والسلاحان أيضاً، الفردي والجماعي، يتسللان، أو تتسلل إليهما مجموعات منظمة تشتري خدماتهما على القطعة أو بالجملة. من هم هؤلاء «الطفيليون» المستفيدون من سلاح حزب الله؟ أو «المتوافقون، المتفاهمون» معه، أو المعادون له؟ لا نعرف بالضبط. ولا نعرف درجة تماهيهم مع الحزب. أو طبيعة ولائهم له، أو معاداته. وثمة حاجة لوضعهم.

- «الشركاء في الحكم». هل هم ضعفاء فعلاً كما يحلو لهم أن يقولوا؟ أم أنهم يستضعفون أنفسهم، بغية الابتزاز أو نيل مزيد من حصص الدولة المنهوبة؟ وهم في بيروت بصفته إنجازاً للثورة، نقيب محامي بيروت المحامي ملحم خلف، «مبادرة الإنقاذ» التي أعلن عنها قبل أيام تتجاهل تماما حزب الله. علماً أنها، أي المبادرة، ذات حرفين: أي راغبة بأن تبدو دقيقة ومفصّلة).

وأخطر الحجج الداخلة بصمت على هذا السجال: «موازين القوى الإقليمية» التي تسمح بإزاحة هذا السلطان الرابض على فريسةٍ اسمها لبنان. ويجنح هذا الإقرار الحزين إلى التفكير بأنها وحدها قوة خارجية، أو عامل خارجي، يمكنها القضاء على هذا الأسد. وبأننا لا نستطيع شيئاً بأيدينا. فلا يشرد هذا الإقرار كثيراً ليتنبه إلى أن إسرائيل هي تلك القوة

مناصرو حزب الله وحركة أمل خلال أحدى جولات الاعتداء على المتظاهرين (حسين بيضون)

(كاتبة لبنانية)

الصهاينة الأفغان!

ياسر ابو هلالة

إنشاء دولة إسماعيلية في إقليم بدخشان الأفغاني من أولى مهام التحالف الصهيوني الإماراتي الهندوسي. تهدف الدولة المزمعة، بحسب الخبراء في الشأن الأفغاني، إلى ضرب ميناء غوادر الذي أنشأته الصين في باكستان، والذي يهدّد الهند، بقدر ما يهدّد موانئ دبي. وتلك الدولة التي ستكون صناعة صهيونية ستكون قاعدة متقدّمة تحاصر فيها أفغانستان التي قد تؤول إلى حركة طالبان في حال نجاح المصالحة، وإيران التي تحاول امتلاك القنبلة النووية، وباكستان التي امتلكت القنبلة. جاء تسريب خبر الحراك الصهيوني من مسؤول في مكتب الرئيس السابق حامد كرزاي، وتزامن مع رفض الرئيس الأفغاني، أشرف غني «السماح لمحادثات السلام بالمضي قدمًا، على الرغم من توصل مفاوضي حركة طالبان والحكومة إلى اتفاق مبدئي بشأن المبادئ التوجيهية للمحادثات». كما ذكر مسؤولون أفغان لصحيفة نيويورك تايمز، وتنقل أيضا عن مصادر لها «معرفة مباشرة بالمحادثات في الدوحة وصفوا الدبلوماسيين بأنهم محبطون من موقف السيد غني». في الواقع، هو نجاح لجهود الإمارات في إفشال الاتفاق. من خلال رجلها الرئيس الأفغاني الذي دفعت الملايين من أجل فوزه، وهي حاولت، بكل الوسائل، أن تكون المفاوضات في أبوظبي في ظل حملتها على قطر.

تبدو المسألة أبعد من خصومة مع قطر، وإفشال المفاوضات خطوة ضرورية لبدء «المخطط الخطير برعاية الإمارات والهند وإسرائيل وبعض المسؤولين الأفغان»، الساعي إلى «إنشاء دولة مستقلة لطائفة الإسماعيلية في أقصى الشمال الأفغاني» في ولاية بدخشان التي تبلغ مساحتها حوالى 47403 كيلو مترات مربعة وسكانها 1750000 نسمة، على حدود الصين وطاجيكستان وباكستان.

تشترك الهند مع الإمارات في «المخاوف نفسها»، ولذلك تعمل، بحسب مصادر مطلعة في أفغانستان، على إنشاء «مليشيات تابعة لها يقدّر تعدادها بأربعين ألفًا»، واقتطعت، في سبيل تمويلها، مليار دولار لأفغانستان من الميزانية المخصصة لكشمير، والبالغة ثلاثة مليارات دولار. وبالنسبة لإسرائيل، تشكل بدخشان نموذجًا لكردستان وجنوب السودان، وغيرهما من مشاريع انشقاقية. ويهدّه الدولة الإسماعيلية، تحاصر إيران وباكستان معا. وتضمن نفوذا في منطقة حيوية. وتشغل إيران وأفغانستان وباكستان بحروب مذهبية ومناطقية.

بالنسبة لإيران، يشكل ذلك تهديدا كبيرا لها، ويفتح الطريق إلى تفكيكها مذهبيا وعرقيا، خصوصا أن البلد مبنيٌّ على تركيب مذهبي وعرقي حسّاس، ومخترقٌ أصلا. فالبلوش والأكراد سنة مستاؤون من الصيغة المذهبية الشيعية للدولة، وثمّة حركاتٌ مسلحةٌ نشطة في أوساطهم. وكذلك العرب في الأحواز مستاؤون من الصيغة الفارسية للدولة. ليس ذلك المخطط قدرا، وتستطيع الأطراف العاقلة في أفغانستان إحباطه، فاليد الطولى العسكرية في أفغانستان هي لـ«طالبان»، وعناصر أساسية في الحكومة مع الاتفاق، ولا ننسى أن برهان الدين رباني الذي كان أول رئيس بعد سقوط «طالبان» هو سنيٌّ من بدخشان. والطائفة الإسماعيلية، في النهاية، تأثّر بأمر الآغا خان الذي لا يضحّي بالطائفة في أتون صراعاتٍ لا نهائية، وهي، في النهاية، طائفة مسالة ليست مقاتلة. وتظل كل الأطراف تنتظر إدارة بايدن، بما فيها المؤسسة الأميركية التي لم تكن راضيةً عن الانسحاب المتهوّر الذي أراده ترامب ورقة انتخابية، ولم يكن الخلاف على تفاصيل الانسحاب، ولا على مبدئه، فالتهور جعل حتى الاتحاد الأوروبي ينحاز إلى أشرف غني في التحفظ على المصالحة. يستطيع الديمقراطيون توسيع طاولة المفاوضات، بحيث تشمل حلفاءهم الأوروبيين، وكذلك إيران، ولو بشكل غير مباشر، ولا تكون المسألة ثنائية بين البيت الأبيض و«طالبان»، وذلك كله سيكون في سياق إحياء الاتفاق النووي مع إيران. وهو ما يقاتل الصهاينة الأفغان مع الصهاينة العرب والإسرائيليين في سبيل دفنه.

حكايةُ مارادونا

محمد احمد بنّيس

يحفل تاريخ كرة القدم بأسماء، لاعبين أفذاذ باتوا جزءا من الذاكرة الكروية الكونية، غير أن قليلين منهم نجحوا في الاشتباك بالمخيلة الجماعية لشعوبهم، والتحوّل إلى رموز وأيقوناتٍ شعبيةً بعد أن تعدّى تأثيرهم رقعة الملاعب. وما كان ذلك ليتحقق من دون قدر من الدراما الذي طبع مسار هذا اللاعب أو ذاك. وديبيغو أرْمانْدو مارادونا، الذي رحل الأسبوع الماضي عن 60 عاما، كان من بين هؤلاء، فقد نجح في أن يحوز مكانة خاصة في الوجدان الشعبي الأرجنتيني. ولم يتأتّ له ذلك، فقط، بسبب منجزه الكروي، بقدر ما تأتّى، أيضا، بسبب ما شهدته حياته الخاصة من صخبٍ غذّاه فائضُ النجومية الذي تحوّل، بمرور السنين، إلى عبء نفسي وصحي ثقيل رافقه حتى وفاته. ولد مارادونا في بلدة لانوس بضواحي بوينوس إيريس. عاش طفولةً قاسية، وعانى من الفقر المُدقع، لكن ذلك لم يمنعه من أن يشقّ طريق النجومية بسرعة لافتة. ولم تكن كرة القدم بالنسبة له مجرّد لعبة. كانت، أيضا، وسيلةً لإثبات الذات وتأكيد حضورها شخصيا واجتماعيا. فتحوّل إلى رمزٍ ومثالٍ للفتات الفقيرة والمحرومة، ليس فقط في الأرجنتين، بل في معظم بلدان أميركا اللاتينية. وربما بسبب ذلك قوبلت أخطاؤه وعثراته بقدر غير يسير من التسامح والتفهّم.

شكل مونديال 1978، الذي نُظم في الأرجنتين، فرصةً بالنسبة لمارادونا لإثبات موهبته، لكن صدمته كانت كبيرة بعد استبعاد المدرب ثيسار مينوتي له بسبب صغر سنه. وربما كان استبعاده من حسن حظه، فقد ظلت شهبةُ عدم أحقية فوز منتخب بلاده بالكأس تلاحق لاعبيه بسبب ما شاع، آنذاك، بشأن «المستحيل» الذي فعلته الطغمةُ العسكرية الحاكمة لتُبيّض سجلها الحقوقي الأسود، من خلال فوز غير مستحق. وشاءت الأقدار أن يتصادف الصعود الكروي لمارادونا مع التحوّل الديمقراطي الذي شهدته الأرجنتين (1983). فكان تعلق الأرجنتينيين به تعلقا بالأمل الذي رافق نهاية الحكم العسكري وبداية التحوّل نحو الديمقراطية.

لم يمنع مارادونا بلاده كأس العالم (1986) فقط، بل أعاد إليها ما يشبه الاعتبار الرمزي بفوز منتخب بلاده، في مباراة تاريخية، على إنكلترا التي هزمت الأرجنتين في حرب الفالين (1982). ولم يعد مارادونا، بعد 1986، مجرّد لاعبٍ موهوبٍ منح بلاده كأسا عالمية مستحقة، بل بات بطلا شعبيا. وقد كان محقًّا عالمُ الاجتماع الأرجنتيني الراحل، إلشيو فيرون، حين اعتبر أن مارادونا نجح في أن يتحوّل إلى مستودع للخيال الاجتماعي، فأصبح مساره الكروي عنوانا لأرجنتين جديدةٍ أكثر إصرارا على القطع مع الاستبدا

اعترافات أوباما الصادمة عن ثورة يناير

علاء بيومي

للجزء الأول من مذكرات الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما أهمية كبيرة، لأسباب عديدة، فهذه المذكرات الصادرة في منتصف الشهر الماضي (نوفمبر/ تشرين الثاني)، وعنوانها «أرض موعودة»، هي أول ما ينشره أوباما عن فترة حكمه، وما شهدته من أحداث، حيث تشرح ما جرى خلف الستار ودار في عقل الرئيس السابق عندما كان يجلس في البيت الأبيض، اعتمادا على معلومات توفرت له بصفته رئيسا لأميركا. لذا تحتوي المذكرات على معلومات هامة تنشر لأول مرة، كهدف الحوار الذي دار بينه وبين الرئيس المصري السابق حسني مبارك خلال حديثهما الأخير في 31 يناير/ كانون الثاني 2011. أوباما أستاذ جامعي ومؤلف قدير، لذا حرص في الكتاب على وضع مواقفه تجاه القضايا المختلفة في سياق سياسي أعمّ، يتناول مواقف كبار مساعديه، ومواقف مؤسسات إدارته الرئيسية، وتاريخ سياسات بلاده تجاه قضايا معينة، كالعلاقات مع مصر. لذا تعد قراءة المذكّرات بمثابة مراجعة نهائية ضرورية لمواقف آخر إدارة ديمقراطية تولت الحكم في الولايات المتحدة، وكيف يصنع الديمقراطيون سياستهم. بمعنى آخر، نشر مذكرات أوباما وقراءتها في هذا التوقيت يمكن أن تساعد كثيرا في فهم كيف يمكن أن يحكم الرئيس المنتخب، جو بايدن، والذي عمل نائبا لأوباما، وفي طريقه إلى الاستعانة بكثيرين من موظفي إدارته في الإدارة الجديدة.

مصر حاضرة بقوة في مذكرات أوباما، وكذلك المنطقة والربيع العربي، حيث يذكرهما في افتتاحية كتابه وفي فصول مختلفة، ويتحدّث عن مدى سعادته وسعادة مساعديه المقرّبين، و«الفخر» الذين شعروا به يوم إعلان مبارك تخليه عن الحكم، وكيف شعروا أنهم شاركوا في لحظة تاريخية مميزة، كما يتحدّث عن تعاطفه مع الشباب الذين شاركوا في مظاهرات ميدان التحرير، وكيف أنهم يشبهون شباب حملته الرئاسية، وبأنه كان سيشارك في مظاهرات التحرير لو كان شابا مصريا.

ولكن هذه النهاية السعيدة لمواقف إدارة أوباما خلال أسابيع الثورة الأولى تخفي وراءها صورة واقعية، وربما سلبية صادمة، للسياسة الأميركية تجاه مصر، لا يتردد أوباما في الحديث عنها، انطلاقا من عاملين: رغبته في أن يكون أمينا مع القارئ، كما ذكر في مقدمة كتابه، وحديثه عن نفسه رئيسا واقعيا حاول، قدر استطاعته، ولكنه وُوجه بعالم «بلا أوهام» أكثر تعقيدا وتردّيا، لا يتردد فيه القادة العرب في التمثيل و«ارتداء الأقنعة» أمام الرئيس الأميركي، ليعودوا، بعد لقائهم معه، إلى «مطاردة المعارضين بلا رحمة»، وتتحالف فيه أميركا مع الحكام العرب المستبدّين حفاظا على مصالحها. لذا لا ينسى أوباما أن يذكر أن مصر تحولت إلى حليفٍ لأميركا منذ توقيعها اتفاقا للسلام مع إسرائيل، وأن «الإدارات الأميركية المتعاقبة تغاضت عن فساد النظام المتزايد، وسجله الرديء في حقوق الإنسان، وعدائه الموسمي للسامية»، وكيف أن المساعدات الأميركية والخليجية للنظام المصري، منذ ذلك الحين، جعلت مبارك غير مشغول بإصلاح اقتصاد بلاده، ما ترك أجيالا من الشباب المصريين بلا عمل.

كما يقول أوباما إن خطابه في القاهرة في يونيو/ حزيران 2009، كان يندرج، بالأساس، تحت جهوده لمكافحة الإرهاب، من خلال مخاطبة الرأي العام الإسلامي وأسباب العداء بين الطرفين، وإنه حينما التقى مبارك تحدّث معه عن «خطوات يمكن أن يتخذها لإطلاق السجناء السياسيين وتخفيض القيود عن الإعلام»، وأن مبارك تفادى أسئلته، مؤكّدا أن «قوات أمنه تستهدف المتشدّدين الإسلاميين فقط». وذلك في إشارة إلى محدودية مطالب أوباما في ذلك الحين، وكيف أنه لم يهتم بقضية الديمقراطية والإصلاح السياسي. لذا يقرّ أوباما ببعض النقد الموجّه إلى خطابه في القاهرة، مثل «السذاجة» و«فشله في تطبيق رؤية الخطاب من خلال أفعال مؤثرة وذات معنى»، مؤكّدا، في الوقت نفسه، على أنه حاول، بكل طاقته، الدفع في اتجاه كل ما تحدث عنه في الخطاب.

ويذكر أوباما أن سامانثا باور، التي كانت تعمل في مجلس الأمن القومي، ثم أصبحت سفيرته في الأمم المتحدة، انتقدته في مايو/ أيار 2010، لأن إدارته لم تصدر حتى اعتراضا رسميا على تمديد مبارك قوانين الطوارئ عامين، وأنه أخبرها بأن إدارته لا تمتلك استراتيجية واضحة تجاه المنطقة، وأن لا أحد يعمل على تطوير مثل هذه الاستراتيجية. لذا طالب مؤسّسات الخارجية والدفاع والاستخبارات، في أغسطس/ آب 2010، بوضع استراتيجيةٍ «لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي» في المنطقة، وأنه على الرغم من تشاؤم الدبلوماسيين والخبراء الذين استعانوا بهم، إلا إنهم وضعوا «مجموعة من القواعد المرشدة لتحول الاستراتيجية» الأميركية تجاه المنطقة. وكان من شأن هذه القواعد أن توحّد «رسالة» المؤسسات الأميركية في «المطالبة بالإصلاح»، وأن تطوّر «توصياتٍ محدّدة لتحرير الحياة السياسية والمدنية» في عدة دول، وأن هذه القواعد كانت جاهزة للتوقيع في ديسمبر/ كانون الأول 2010. وطبعا جاءت التوصيات متأخرة، كما يعترف أوباما، لأن مظاهرات الربيع العربي التي لم يتوقعها أحد، كما تفيد المذكرات، عاجلته.

ويؤكد أوباما أن ثورة يناير في مصر وضعت إدارته في موقفٍ كانت تتمنّى تفاديه، يحتّم على الإدارة الأميركية الاختيار بين «حليف قمعي ولكن يمكن الاعتماد عليه، وشعب يصر على التغيير». وأنه على الرغم من إعجابه بشباب ميدان التحرير، إلا أنه كان يخشى من أن القوى الرئيسية المنظمة في المجتمع، وبعيدا عن الجيش المصري، هي الإخوان المسلمون، والذين يمتلكون «أيديولوجية أصولية جعلتهم لا يعتمد عليهم راعيا للتعدّدية الديمقراطية، ومصدر مشكلاتٍ محتملاً للعلاقات المصرية الأميركية».

ويذكر أوباما أن مطلبه الأول من مبارك بعد مظاهرات 28 يناير كان «بعض الإصلاحات الجادّة»، مثل «إنهاء حالة الطوارئ وإعادة الحريات السياسية والإعلامية، ووضع تاريخ لانتخابات وطنية حرّة»، ويضيف أن تلك الإصلاحات كانت تهدف إلى منح المعارضة فترة لتطوير نفسها، وأن تسمح لمبارك «بالتقاعد كرجل دولة». ويضيف أيضا أن تلك المطالب كانت تهدف إلى «تخفيف الاعتقاد في المنطقة بأننا كنا راغبين في إلقاء حلفائنا مع أول شعور بمشكلة». ويقول أوباما إنه مع تطور الأمور، واستمرار المظاهرات، طالب مبارك، في حديثهما الهاتفي الأخير، في 31 يناير/ كانون الثاني 2011، بإعلان تخليه عن الحكم فورا «لو أراد ضمان انتخاب حكومةٍ لا يسيطر عليها الإخوان، لأن استمراره في الحكم وإطالة عملية الانتقال السياسي سوف تكونان أكثر شيءٍ خطورة على مصر». ولكن مبارك أصرّ على البقاء في الحكم، وعلى أن «المظاهرات سوف تنتهي قريبا»، مؤكّدا على أن أوباما لا يفهم ثقافة الشعب المصري، وأن الشعب المصري «عاطفي». وهنا يقدّم أوباما عدة اعترافات مهمة، وربما صادمة، حيث يقول لولا «إصرار الشباب في التحرير»، فإنه في الحقيقة كان يمكنه «التعايش مع أي خطة انتقالٍ حقيقية للسلطة، قدّمها مبارك، حتى لو سمحت ببقاء أغلب شبكة النظام القائمة»، وإنه لولا إصرار المتظاهرين لاستمر في العمل مع مبارك خلال ما تبقى من رئاسته، على الرغم من مواقف مبارك، ولاستمر في العمل مع بقية «النظام السلطوي الفاسد المتعفّن، المسيطر على الشرق الأوسط»،

> تكشف مذكّرات أوباما عن الهيمنة الصارخة للمصالح الفجّة على سياسات أميركا تجاه مصر، وافتقارها للمبادئ والقيم

> كأن أوباما يكشف، بغير قصد، كيف عجزت السياسة الأميركية عن التخلص من تناقضها

مستشهدا بمقولة أحد مساعديه. وبهذا، يؤكد أوباما أنه لولا استمرار المظاهرات وإصرارها، لما طالب مبارك بإعلان تنحّيه فورا عن السلطة في 31 يناير، كاشفا مدى انخفاض سقف توقعاته. ولكن أوباما يوضح أن موقفه السابق لم يكن سهلا، لعدة أسباب: أولا، أنه كان يعلم أن أي قائد قد يخلف مبارك «قد يكون أسوأ بالنسبة لأميركا» ومصالحها. وثانيا، أنه وقف في قراره هذا ضد نصيحة كبار مستشاريه، مثل نائبه جو بايدن ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، والذين مالوا إلى الحفاظ على مبارك. ويشير إلى أنه لولا موقفه وموقف مساعديه الشباب، لما مالت إدارته إلى مطالبة مبارك بالرحيل، وإلى أنه بذل جهدا كبيرا لتوحيد رسالة إدارته، وإيقاف مساعديه عن إرسال رسائل متناقضة عند حديثهم للإعلام، حتى أنه اضطر للاتصال بهيلاري كلينتون خلال حضورها مؤتمرا للأمن في ميونخ، لأنها «حذّرت من مخاطر التحول السريع في مصر»، حيث طالبها بالتوقف عن إرسال «رسائل متضاربة»، لأنه «اتخذ قرارا»، وعلى إدارته أن تكون موحدةً خلف رسالته المطالبة بإعلان مبارك تنحّيه فورا.

وثالثا، وقف أوباما ضد ضغوط رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، وقادة عرب، وفي مقدمتهم العاهل السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، الذين حذّروه من التخلي عن مبارك، حيث أبلغه بن زايد بأن سقوط مبارك وصعود الإخوان المسلمين إلى الحكم يعني «سقوط ثمانية قادة عرب آخرين»، وأن بيانات أوباما «توضح أن أميركا ليست شريكا يعتمد عليه في المستقبل البعيد».

رابعا: يكتب أوباما أيضا أن ضغوطه ربما «نجحت»، في النهاية، في إقناع قادة الجيش المصري بالتخلّي عن مبارك، لأنه حرص على مطالبة قادة وزارة الدفاع (البنتاغون) والاستخبارات الذين يمتلكون علاقات شخصية ومباشرة بقادة الجيش المصري على الاتصال بنظرائهم في الجيش المصري لإبلاغهم رسالتين، بعدما وقف الجيش المصري «لا يحرّك ساكنا» أمام قمع أنصار مبارك لمتظاهري التحرير في «موقعة الجمل» في الثاني من فبراير. الرسالة الأولى «أن موافقة الجيش المصري على قمع المتظاهرين سوف تترك تبعاتٍ خطيرة على أي شراكةٍ مصرية أميركية في المستقبل». الثانية أن «التعاون المصري الأميركي والمساعدات لا تتوقفان على بقاء مبارك في الحكم». ويقول أوباما إن قوات الجيش المصري بدأت تتحرّك مساء الثالث من فبراير للفصل بين المتظاهرين وأنصار مبارك.

وبهذا تكشف مذكّرات أوباما عن الهيمنة الصارخة للمصالح الفجّة على سياسات أميركا تجاه مصر، وافتقارها للمبادئ والقيم منذ اتفاقية كامب ديفيد، وعن أن إدارة أوباما لم تمارس أي ضغوط على مبارك لإجراء إصلاحات سياسية قبل انتفاضة المصريين في يناير، ولم تمتلك رؤية واضحة أو موحدة في بداية المظاهرات، وأن سقف توقعات الرئيس الأميركي نفسه كان منخفضا للغاية في أوج ثورة المصريين، وكان يكفيه إعلان مبارك تخليه عن الحكم لتهدئة المتظاهرين، والحفاظ على استقرار مصر، حتى لو بقي مبارك يدير المشهد من خلف الستار، وحافظ على نظامه القديم، على أن يجري انتخابات حرّة. وفي هذه النقطة بالتحديد، يناقض أوباما نفسه، فكيف يمكن أن يبقى مبارك خلف الستار وتقيم البلاد انتخابات حرّة!؟ وكأن أوباما يكشف، بغير قصد، كيف عجزت السياسة الأميركية عن التخلص من تناقضها وهيمنة مصالحها على سياساتها تجاه مصر في أوج ثورة المصريين ومطالبتهم بالحرّية والديمقراطية.

(كاتب مصري في لندن)

عندما تذكّر حرب التيغراي بـ«عاصفة الحزم»

منصور سليمان

دخلت الحرب الجارية في إقليم التِيغراي الإثيوبي أسبوعها الرابع، تمكّنت خلالها حكومة رئيس الوزراء، أبي أحمد، من السيطرة على أجزاء كبيرة من مناطق الإقليم، وأصبحت قاب قوسين من حسم المعركة الأخيرة. وبحسب تصريحات أبي أحمد، عقب لقائه مع مبعوثين من الاتحاد الأفريقي، فإن قواته «تستعد لشن الهجوم الأخير» على عاصمة إقليم التِيغراي من أجل إنهاء القتال الذي بدأ في الرابع من الشهر الماضي (نوفمبر/ تشرين الثاني). كما رفض أبي أحمد أي تدخل خارجي في الحرب في بلاده، مؤكداً أنه لن يجري أي محادثات مع زعماء الجبهة الشعبية لتحرير التِيغراي، حتى يستسلموا أو يهزموا.

لم تكن التطورات والوقائع الجديدة التي تعصف بأركان الدولة الإثيوبية مفاجئة لمن يتابع الحَراك السياسي في إثيوبيا، فالقناعة أن الأوضاع قد تنفجر في أي وقت، ما لم تتوصل الأطراف السياسية إلى مصالحة حقيقية. وفي بداية عهد أبي أحمد، وكان الجميع مأخوذاً بشخصيته، نشرت مجلة «فورين بوليسي» مقالةً تحذّر من مخاطر تفكك المجتمع، وتحوّل إثيوبيا إلى يوغسلافيا جديدة.

وغاية هذه المقالة، هنا، تناول الطريقة التي أعلن بها رئيس الوزراء الحرب على الإقليم، وإصراره على أنها من أجل ما سماه «فرض سيادة القانون»، وأنها حرب لإنجاز مهامها في فترة وجيزة.

ليس مستبعداً، على المدى الطويل، أن تنجح القوات الإثيوبية في حسم المعارك في إقليم التِيغراي، لكن ما هو غير مفهوم حديث أبي أحمد عن سيادة القانون، في حين يعرف الجميع أن غالبية أفراد قواته من عرقية الأمهرا والمليشيات التابعة لها، وهي قواتٌ متهمةٌ بارتكاب جرائم بحق عرقيات أخرى، ومتهمة، صراحة، بأنها تحالفت مع أبي أحمد من أجل استعادة مكانتها السابقة في الحكم. ولو افترضنا جدلاً إمكانية حسم المعارك بالطرق النظامية، بعيداً عن حرب العصابات، فمن شبه المؤكد أن هذا الحسم ذاته لن يتحقق إلا على أشلاء مئات الآلاف من الناس. والتفكير الساذج الذي يصوّر حسم المعارك ضد جبهة تحرير التِيغراي خلال أيام يذكّر بحملة عاصفة الحزم في اليمن، التي جرى تشكيلها هي الأخرى على عجل، وبالحماسة نفسها. هل حققت النصر كما توهم أصحابها في وقت وجيز؟ لقد فشلت الحملة فشلاً ذريعاً في تحقيق أيٍّ من أهدافها، وتسببت، عوضا عن ذلك، في كارثة إنسانية في اليمن، في حين أفلح الحوثيون، ليس في ترسيخ سلطتهم في صنعاء فحسب، بل صاروا يهدّدون أراضي السعودية نفسها.

تشبه طريقة الحرب الجارية في إقليم التِيغراي في إثيوبيا، من وجوه كثيرة، حملة عاصفة الحزم في اليمن، فالمجموعتان اللتان تخوضان الحربين، الحوثيون في اليمن والجبهة الشعبية لتحرير التِيغراي في إثيوبيا، تمتلكان خبرات طويلة في مقاومة الخصوم، تؤهلهما لخوض حرب عصابات طويلة الأمد. كما أن الطبيعة الجبلية الوعرة في بعض مناطق اليمن وفي أجزاء كبيرة من التِيغراي تساعد كثيرا في خوض حرب عصاباتٍ مفتوحة.

روى الكاتب والدبلوماسي السعودي الراحل غازي القصيبي، في كتابه «حياةٌ في الإدارة»، في استعراضه لملابسات اختياره ضمن فريق «لجنة سلام» تُشرف على تطبيق بنود اتفاقية جدة، بين السعودية ومصر بخصوص الحرب في اليمن، أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قال للملك فيصل، في أثناء توقيع اتفاقية جدّه في خريف 1965، إن أنور السادات هو الذي أقنعه بالتدخل في اليمن، موضحاً أن [الأخير أوعز له أنَّ] ظهور طائرة واحدة كفيل بإفزاع القبائل هناك. وإن الرئيس عبد الناصر مازح الملك، بعد ذلك، قائلا إن مسؤولية ما حصل في اليمن تقع على عاتق السادات، «وعلى الملك فيصل أن يحاكمه باعتباره سبب الكارثة». وبطبيعة الحال، يصعب التأكد من صحة الواقعة التي أوردها القصيبي، لكن ما هو شبه مؤكد أن الإدارة المصرية، في ذلك الوقت، لم تكن بالفعل تعلم الكثير عن اليمن. ويذكر القصيبي، في هذا الصدد، «لم يكن عبد الناصر أو أحد من الذين كانوا حوله، يعرف شيئا عن اليمن، تاريخاً وشعباً وجغرافية وتقاليد وعادات». ويخلص الكاتب إلى أن الإدارة المصرية كانت تعتقد، بالفعل، أن «تدخلا عسكريا رمزيا يكفي لتوطيد دعائم الجمهورية الوليدة»، غير أن الأمور، كما يخبرنا التاريخ، لم تمض وفق هذا التصور الرغبوي، بل واجه الجيش المصري امتحاناً عسيراً في اليمن، حيث «جاءه التصعيد على جرعات، كما حدث للجيش الأميركي في فيتنام».

روى القصيبي كذلك قصة أخرى مهمة عن موقف الملك عبد العزيز من الحرب مع اليمن. يقول «كان أبي، رحمه الله، في أوروبا خلال الحرب السعودية/ اليمنية سنة 1934. وما أن سمع بها حتى أسرع بالعودة ليُساهم في المجهود الحربي. [غير أنه] اكتشف، فور عودته، أن الملك عبد العزيز أمر بوقف قواته المتقدمة في اليمن ثم أمر بسحبها». وهو ما كان محلّ استغراب والد القصيبي الذي يضيف أن الملك عبد العزيز استدعى والده، حينما أبدى الأخير استغرابه عدة مرات، «وقال له وهما على انفراد: يا عبد الرحمن. أنت لا تعرف شيئا عن اليمن. هذه بلاد جبلية وقبلية لا يستطيع أحد السيطرة عليها. كل من حاول [السيطرة عليها] عبر التاريخ فشل، وكانت الدولة العثمانية آخر الغزاة الفاشلين. لا أريد أن أتورّط في اليمن، وأورّط معي شعبي».

ما يسوغ ميلا إلى تصديق هذه الرواية أن شواهد تؤكدها في طريقة تعامل السعوديين مع الملف اليمني، فقد عُرف عنهم أنهم يتعاملون مع الملف بحرص شديد، تمثلاً بوصية الملك عبد العزيز، مؤسس المملكة، الذي أوصى بعدم التورّط في صراع مباشر مع اليمنيين. وتماشيا مع هذا التوجه، تم تشكيل ما تعرف في الأدبيات اليمنية «اللجنة السعودية الخاصة»، المكلفة بإدارة ملف اليمن. وكان سلطان بن عبد العزيز رئيسها، واستطاع من خلالها التأثير في كل الأحداث الكبيرة التي شهدها تاريخ اليمن الحديث. وبما أن المجال لا يسمح باستعراض وتقييم أعمال اللجنة الخاصة، أكتفي بأن السعودية دفعت، عبر هذه اللجنة، أموالا طائلة لوكلائها، مكّنتهم من صنع مراكز نفوذ وتحكم في القرار السياسي، إلى درجة تعزّز القول إن اليمن تحول بالنسبة للأمن السعودي إلى ما يشبه «الحديقة الخلفية». بقيت السعودية على هذا المنوال عقودا، لقناعتها بأنه النهج الأمثل الذي يحفظ مصالحها في اليمن، من دون أن تضطرّ لخوض أي حرب مباشرةٍ معها. بهذا المعنى، لم تكن «عاصفة الحزم» في اليمن حملة متعجلة فحسب، وإنما مثّلت خروجا عن الطريقة التقليدية التي تعالج بها السعودية ملفاتها الخارجية. ويعلم الجميع، دخلت الحرب عامها السادس، ولم تحقق الحسم في اليمن كما توقع من أشعلوها، ولا حتى الاستقرار للمملكة نفسها. على النقيض من ذلك، باتت ملفات انتهاكات السعودية في اليمن شبحا يطاردها في المحافل الدولية، وأضحت الحرب نفسها عبئا لا تعرف كيفية التخلص منه.

ومع أن للحرب الإثيوبية خصوصيتها، كونها قضية سياسية داخلية، بين مكوّنات إثيوبية، إلا أن كاتب هذه السطور يزعم أن سيناريو الحرب السعودية في اليمن سيعاد تكراره في إثيوبيا، ذلك أن لدى عرقية التِيغراي التي تحارب قوات الحكومة الإثيوبية تراث شعبي عريق في مقاومة الغزاة، وثّق التاريخ جوانب من تلك المقاومة عند تصدّيهم لجيوش الإمبراطور هَيلي سِيلاسي في الأربعينيات ومنغستو هَيلي مَاريام في السبعينيات. ومن يتابع تصريحات زعماء التِيغراي التي تعهدوا فيها، أخيرا، «بمواصلة القتال حتى النهاية»، يدرك، بكل تأكيد، أن الانتصار عليهم لن يكون سهلا. إضافة إلى ذلك، تملك الجبهة الشعبية لتحرير التِيغراي عتادا عسكريا كبيرا وخبرات طويلة في خوض الحروب. وقد انتهى إلى مثل هذه التوقعات معظم المراقبين، إذ يرجّحون ألا تنتهي الحرب باستيلاء قوات رئيس الوزراء الإثيوبي على مدن التِيغراي، بما فيها مغيلي، عاصمة الإقليم، ويرجّحون احتمال أن تستمر المواجهات العسكرية، في واحدة من مساراتها، إلى حرب عصاباتٍ طويلة الأمد. والمؤكد أن التبعات الإنسانية لهذه الحرب ستكون كارثية، ففي الشهر الأول منها فقط قتل فيها مئات الآلاف من الناس، وأدّت إلى نزوح نحو 40 ألفا إلى السودان.

(إعلامي سوداني)

> الحوثيون في اليمن والجبهة الشعبية لتحرير التِيغراي في إثيوبيا يمتلكان خبرات طويلة في مقاومة الخصوم

> المرجح أن تستمر المواجهات العسكرية في إثيوبيا، في واحدة من مساراتها، إلى حرب عصاباتٍ طويلة الأمد

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري** ◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الراي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads